التجربة التنموية التركية الواقع والأفاق

Turkish development experience reality and prospects

د. قورين حاج قويدر

د. ترقو محمد

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

ملخص:

لقد حاولنا في هذا البحث تناول حقيقة نجاح التجربة التنموية التركية من خلال التطرق إلى شقين أساسيين، الشق الأول يتناول التنمية البشرية وكيف استطاعت تركيا في وقت وجيز أن تحقق قفزة نوعية في هذا المجال من خلال الاهتمام بالفرد من الناحية الروحية والمادية، أما الشق الثاني والمتعلق بالتنمية الاقتصادية، والذي حاولنا من خلاله إبراز بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعكس واقع التنمية في تركيا ومن ثم تطرقنا إلى بعض القطاعات الإستراتيجية التي ساهمت في تحقيق التراكم الاقتصادي مع عرض بعض الحقائق والإحصائيات.

Abstract :

In this research,we have tried to deal with the fact ofTurkish development experience success through two basic strands, the first part dealing with human development and how Turkey could shortly achieve a qualitative leap in this field through material and spiritualindividual concern, the second on economic development, which we have tried to highlight some of the macroeconomic indicators, which reflect the realities of development in Turkey and then referred to some of the strategic sectors that have contributed to the achievement of economic cumulation with some facts and statistics.

مقدمة:

شكل الوضع الاقتصادي البائس والانهيار التجاري والمالي لتركيا في نهاية القران الماضي التحدي الرئيسي لحزب العدالة والتنمية عند تسلمه لمقاليد السلطة، حيث استطاع الحزب النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والبؤس المالي الذي عاش فيه الأتراك.

ولقد مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة ٢٠٠١ والأزمة الاقتصادية العالمية سنة ٢٠٠٨. أما الآن فيعتبر الاقتصاد التركي واحداً من أقوى ١٦ اقتصادا في العالم، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى حوالي تريليون دولار سنويا.

ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي في تركيا وتأثيراته على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى الإطار الإقليمي والدولي وهو الذي قد يسمح لها في الأجل القريب بلعب أدوار إقليمية كبيرة، يكون الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها.

ويعود هذا النهوض إلى الإصلاحات التي بدأت بها تركيا منذ سنة ١٩٩٩ والتي قادت الاقتصاد في اتجاه اقتصاد السوق برعاية من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة ٢٠٠٠، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة ٢٠٠١، وكان من مظاهرها: انخفاض معدل النمو ، وزيادة معدلات التضخم ، وارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها، وارتفاع سعر الفائدة، وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها، وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب ٢٥ مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجه كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية .

وفي هذه البحث سنحاول تسليط الضوء على التجربة التركية في مجال التنمية ومقومات نجاحها، لذا ومن أجل الإلمام بجوانب هذا البحث عمدنا إلى تقسيمه كمال يلي:

- **مقدمة**
- **المحور الثاني:** واقع التنمية البشرية في تركيا
- **المحور الثالث:** حقيقة التنمية الاقتصادية في تركيا.
- **خاتمة و نتائج البحث**

المحور الأول: واقع التنمية البشرية في تركيا

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع ، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. بل هو وسيلة لقياس مستوى الرفاهية، والرعاية الاجتماعية وخاصة الأطفال. يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد بلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نموًا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام ١٩٩٠ من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا سن.

الجدول رقم ٠١: تطور مؤشر التنمية البشرية في تركيا (٢٠٠٨-٢٠١٤)

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
القيمة	٠.٧١	0.72	0.74	0.75	0.76	0.76	٠.٧٦
التغير	%٠.٥١	%٠.٩١	%٣.١٤	%١.٨٩	%٠.٤٩	%٠.٣٣	%٠.٣٣

http://ar.knoema.com/HDR2015/human-development-report-1980-2014

الشكل رقم ٠١: تطور مؤشر التنمية البشرية في تركيا (٢٠٠٨-٢٠١٤)

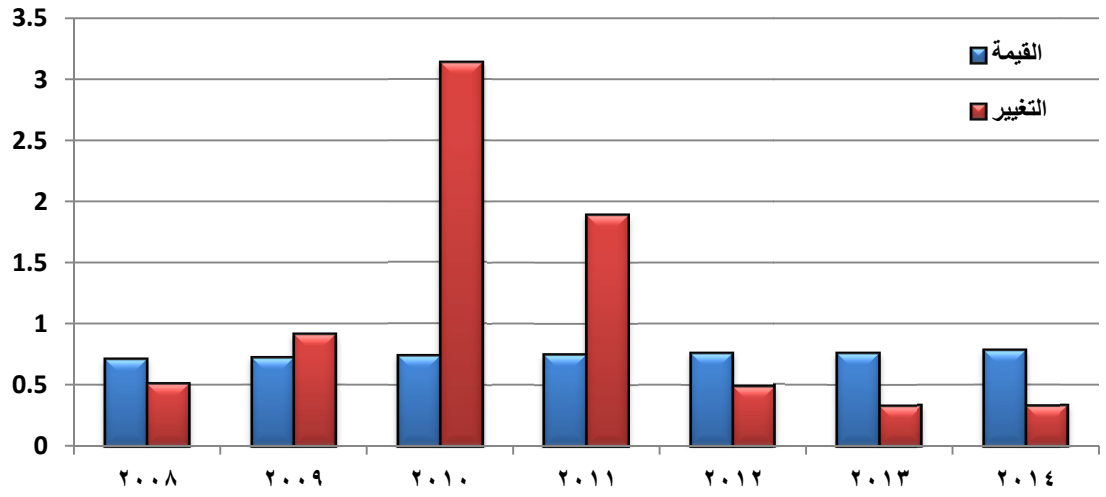

سجّل مؤشر التنمية البشرية لتركيا تقدماً بحوالي ٥٠%: من ٠.٥ عام ١٩٨٠ إلى ٠.٧٦ عام ٢٠١٤. لكن مع هذا التقدم المدهش، تحتل تركيا، التي تنتمي إلى مجموعة العشرين، المرتبة ٩٠ على مؤشر التنمية البشرية. متوسط العمر المتوقع ٧٤.٢ عاماً. ويحصل البالغون على معدل ٦.٥ سنة من التعليم. والدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد هو ١٣.٧١٠ دولار[١].

أولاً– الرعاية الصحية في تركيا

أصبحت سوق الأدوية التركية هي سادس أكبر سوق في أوروبا، كما أنها في المرتبة رقم ١٦ على مستوى العالم من حيث المبيعات في عام ٢٠١٢. وقد وصلت مبيعات الأدوية إلى معدل مذهل بلغ ١٢.٥ بليون دورلار أمريكي، وهي ما يعني معدل نمو سنوي مركب (CAGR) بمقدار ١٠% بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢[٢].

وقد قام المستثمرون المحليون والدوليون بزيادة استثماراتهم الجديدة في قطاع الصناعات الدوائية للاستفادة من جاذبية السوق التركية، حيث نما قطاع الرعاية الصحية وقطاع الصناعات الدوائية بنسبة ٥.٨% و ٨.٩% على التوالي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣، في حين كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) هو ٣.٥% لنفس الفترة.

و شهد نظام الرعاية الصحية التركي أكبر تحول في تاريخه. وقد ساهمت نجاحات الإصلاح الصحي، أي برنامج الإصلاح الصحي (HTP)، في تحسين نظام الرعاية الصحية بشكل ملحوظ، وتعزيز الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية.

كما تم وضع برنامج للتأمين الصحي الشامل (UHI) لتوفير الرعاية الصحية لكل فرد. ونتيجة لذلك، أصبحت مؤسسة الضمان الاجتماعي (SGK) المشتري رقم واحد على الجانب الشرائي لخدمات الرعاية الصحية.

و تشهد تركيا توسعًا اقتصاديًا مستمرًا وارتفاعًا في مستويات الدخل، والذي بدوره سوف يؤدي إلى المزيد من الطلب على الخدمات والمنتجات الصحية. وتنعكس هذه الزيادات في توقعات الإنفاق على الرعاية الصحية. ووفقًا لتوقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، فمن المتوقع أن يشهد قطاع الرعاية الصحية في تركيا ازدهارًا كبيرًا بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) مقداره ٥.٦% بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧، في حين أن معظم البلدان المتقدمة سوف تشهد معدلات نمو أقل نسبيًا. ومن المتوقع أيضًا أن تتخطى تركيا المتوسط العالمي المتوقع بهذا المعدل للنمو.

ويغطي نظام الضمان الاجتماعي الآن ما يقرب من ٩٩% من مجموع السكان والذي يبلغ حولي ٧٨ مليون نسمة، حيث شهد هذا العدد زيادة بنسبة ٢٩% منذ عام ٢٠٠٢.

ومن المتوقع أن تستمر الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية، وذلك لأن الحكومة تسعى إلى زيادة عدد الأَسِرَّة في المستشفيات لكل ١٠.٠٠٠ شخص والوصول به إلى ٣٢ سريرًا في عام ٢٠٢٣، بزيادة عن العدد الحالي وهو ٢٦.٥ . وقد بدأت الحكومة التركية أيضًا في برنامج الرعاية الصحية الطموح (PPP).

وتخطط وزارة الصحة لفتح "مناطق حرة" للصحة، والتي سوف تشمل المستشفيات، ومراكز التأهيل، ومرافق السياحة الحرارية، ومراكز التمريض، والمدن التكنولوجية الصحية ومراكز البحث

والتطوير. وسوف يتم إنشاء هذه "المناطق الحرة" للصحة في المدن الكبرى التي تتوافر فيها إمكانيات الانتقال بسهولة نسبية.

ويهدف المسؤولون إلى اعتماد وتطوير أنظمة صحية إلكترونية توفر فرصًا استثمارية كبيرة لشركات البنية الأساسية للعلاج التقليدي المكثف (ICT).

وهناك خطط لزيادة عائدات السياحة العلاجية إلى ٢٠ بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٣. ونتيجة لذلك، فمن المستهدف زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد الواحد إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا بحلول عام ٢٠٢٣، ليصل إلى ٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

ثانياً- الدخل الفردي في تركيا

وضع النمو المطرد الذي تحقق على مدى العقود الماضية تركيا على أعتاب التحول إلى بلد مرتفع الدخل، وتقاسمت كافة شرائح الدخل في المجتمع على نطاق واسع ثمار هذا الرخاء، وزاد حجم الطبقة المتوسطة بمقدار الضعف.

ولقد عمل الاقتصاد التركي المتنامي بسرعة على رفع دخل الفرد إلى مستويات يتم تسجيلها في دول ذات ثقل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وبحسب وحدة المعلومات الاقتصادية، أصبحت تركيا سادس أكبر بلد في العالم يبلغ دخل الفرد فيه أكثر من 10.500 دولار أمريكي[٣].

وقد شهد متوسط دخل الفرد في تركيا، المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية زيادة بنسبة ١٠٢.٨%، في السنوات العشر الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١[٤].

ووفقاً للإحصاءات التي نُشرت في البرنامج الاقتصادي التركي لعام ٢٠١٤، وصل متوسط دخل الفرد في تركيا عام ٢٠١٢ إلى ١٧ ألفاً و٤٦٨ دولاراً، ووفي ٢٠١٣ إلى ١٨ ألفاً و٩٢ دولاراً، في حين وصل عام ٢٠١٤، ١٨ ألفاً و٨٣٤ دولارا[٥].

وبهذا يكون متوسط دخل الفرد في تركيا قد شهد ارتفاعاً بحوالي ١١٨.٦% في السنوات بين ٢٠٠١ و٢٠١٤. والجدول التالي يبين لنا تطور الدخل الفردي في تركيا خلال الفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤.

الجدول رقم ٠٢: الدخل الفردي في تركيا (٢٠٠٨-٢٠١٤)

السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الدخل الفردي $	٩.٣٤٠	٨.٥٦١	١٠.٠٠٨	١٠.٤٢٨	١٠.٤٥٩	١٠.٨٢٢	١٠.٤٠٤

المصدر: معهد الإحصاء التركي(TurkStat)

الشكل رقم ٠٢: الدخل الفردي في تركيا (٢٠٠٨-٢٠١٤)

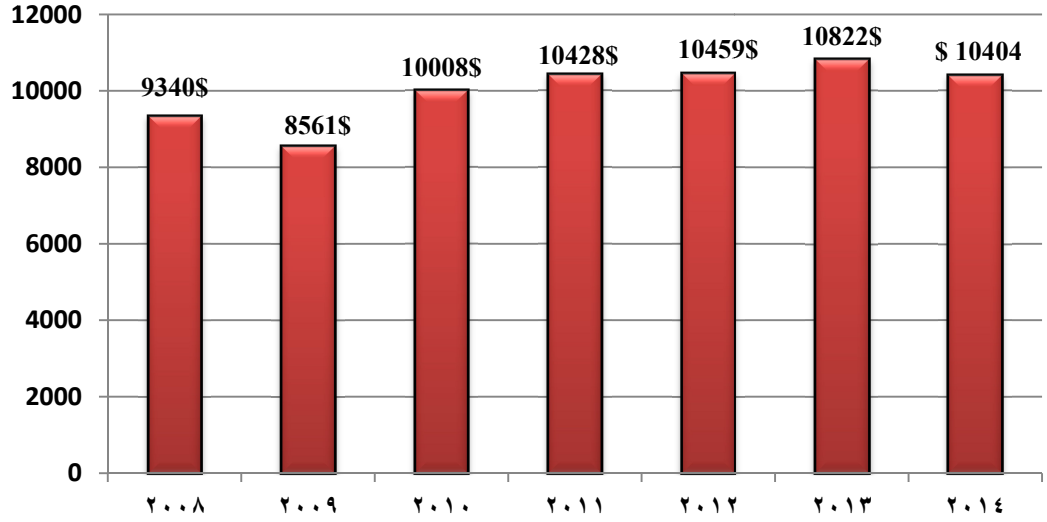

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدخل الفردي التركي حقق قفزة نوعية خلال الثمن سنوات الأخيرة حيث فاق ١٠.٥٠٠ دولار أمريكي، رغم بعض التقلبات البسيطة في سنة ٢٠٠٩ و٢٠١٤ وهذا بسبب الأزمات المالية التي عصفت بالعالم خاصة في ٢٠٠٨ والتي تسببت في انخفاض الدخل الفردي، حيث وصل في سنة ٢٠٠٩ إلى ٨.٥٦١ دولار أمريكي في حين كان في ٢٠٠٨ دخل الفرد ٩.٣٤٠ دولار أمريكي.

إن ارتفاع الدخل الفردي يعتبر من أهم مقومات التنمية البشرية في تركيا، لأنه ينعكس بشكل إيجابي على نوعية التعليم، الصحة، الاستقرار الاجتماعي للمجتمع التركي... وهذا بالطبع يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تجعل من تركيا في مصف الدول الكبرى في العالم.

ثالثاً- التربية والتعليم في تركيا

لقد كانت السياسة التعليمية التي طبقتها تركيا في العشر سنوات الأخيرة من تاريخ تركيا عاملا أساسيا في النجاح والتقدم الذي تمتع به الشعب التركي وكان عاملا قويا في بناء مجتمع متعلم مثقف يحمل مشروع دولته بوعي. فقلد أعطت الحكومة أولوية في تخصيص الموارد البشرية العامة للاستثمار في مجال التعليم، لأن أي ضعف يقع في مجال التعليم لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجلات أخرى، وبالمقابل كلما حدث تطور ملموس في مجال التعليم والارتقاء به، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات[٦].

١- التعليم الابتدائي

. لقد أقرَّت الحكومة التركية مشروع إصلاحات في قطاع التعليم الهدف منها هو تربية "جيل متديّن". هذا النظام الذي يعبر عنه بـ "4+4+4"وهذه ليست مجرَّد معادلة رياضية بسيطة، بل هو اسم مشروع إصلاحات تم اعتماده قبل فترة قصيرة في قطاع التعليم التركي. وفي المقابل يهدف هذا الإصلاح إلى تمديد مدة التعليم الإلزامي إلى ١٢ عامًا يتم تقسيمها إلى أربعة أعوام للمدرسة الابتدائية وأربعة أعوام للمدرسة المتوسطة وأربعة أعوام للمدرسة الثانوية ومن الممكن دراسة الثلث الأخير في مدرسة ثانوية أو مدرسة مهنية أو من خلال التعلم عن بعد[٧]. وهناك تغيير آخر يتعلَّق بالمناهج الدراسية ويشمل موادًا يمكن اختيارها بعد الصف الخامس من بينها "مادة القرآن" و"السيرة النبوية".

وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٢٥% من سكان تركيا هم في سن التعليم الإجباري، الذي ارتفع من سن الخامسة لحد سن الثامنة عشرة في عام .1997 بعد ذلك يدخل الطلاب مرحلة ثانوية تتكون من أربع سنوات. أصبح بإمكان طلاب المدارس ابتداء من العام الدراسي 2004/2005 اختيار لغة أجنبية ثانية[٨].

٢- التعليم العالي:

أصبحت كافة المدن التركية تضم جامعات ومعاهد وكليات بفضل ارتفاع عدد الجامعات من ٧٦ جامعة قبل ١٠ سنوات إلى ١٤٦ جامعة. وقد بلغ عدد الطلاب الجامعيين ٣ مليون ١٠٧ ألف طالب سنة ٢٠١٠ بينما كان ٢ مليون ٩٤٩ فيما مضى، وقد تم تخصيص مبلغ ١١.٥ مليار ليرة للجامعات لسنة ٢٠١١. يبلغ تعداد طاقم التدريس الجامعي حوالي ٧٧.١. يتم مراقبة وإدارة التعليم العالي من قبل مجلس التعليم العالي (YÖK) ، الذي تم إنشاءه عام 1981 [٩].

ويجب على الطالب الراغب في تكملة تعليمه الجامعي في تركيا في أحد الجامعات الحكومية تأدية امتحان قبول للجامعات ونجاحه فيه، إلى جانب درجته في امتحان الشهادة الثانوية، ذلك يحدد الجامعة والتخصص التي سيدرسه. هناك حوالي ١٦ ألف طالب أجنبي يدرسوا في تركيا، معظمهم يأتي من دول آسيا الوسطى، المتأثرة بالثقافة التركية.

وتم اختيار ستة جامعات تركية ضمن قائمة الجامعات الـ ٥٠٠ الجيدة التي تقوم «اونيفرسيتي رانجنك باي اكاديميك بيرفورمانس» التي تم تشكيلها ضمن معهد اينفورماتك في جامعة الشرق الأوسط كل سنة، جامعة الشرق الأوسط التقنية ٣٧٥، جامعة ايجة ٤٦٧، جامعة حجة تبة ٤٨٩، جامعة غازي ٤٩٣، جامعة انقرة ٤٩٦، جامعة إسطنبول ١٠٤٩٧[١٠].

وتتميز الجامعات التركية (خصوصا العلمية منها) ببرامج التبادل العلمي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث يتم تبادل أعضاء هيئات التدريس والطلاب بين الطرفين. ونتيجة لهذه البرامج أقر المجلس الأكاديمي الأمريكي للعلوم والتقنية بمضاهاة الجامعات التركية العلمية والتقنية للجامعات العلمية الأمريكية على صعيد البرامج الأكاديمية والمخرجات. وقد تم استحداث برنامج الإبتعاث المتبادل، حيث ترسل الجامعات التركية عددا من طلابها لاستكمال دراستهم في الجامعات الأوروبية وتقوم الجامعات الأوروبية في المقابل بإبتعاث عدد من طلابها للجامعات التركية مميزات التعليم في تركيا.

وتستقبل تركيا أكثر من ١٣٠ ألف طالب سنويا للدراسة في جامعاتها وكلياتها ومعاهدها، وهذا الرقم لا يشمل من يأتون لتعلم اللغة الإنجليزية أو الفرنسية كلغة ثانية. وتولي تركيا أهمية كبيرة لجذب الطلاب الأجانب لإثراء مؤسساتها العلمية بالتعددية الثقافية وتبادل الخبرات[١١].

وتخضع المدارس والمؤسسات العلمية التركية بشتى اختلافاتها لضوابط تضعها كل مقاطعة على حدة، كما تتحمل كل مقاطعة مسؤولية الرعاية الصحية والخدمات الطبية للطلبة الأجانب.

رابعاً- الفقر في تركيا

على الرغم من الانخفاض الشديد في معدلات الفقر في كافة أنحاء تركيا، إلا أن منطقة البحر الأبيض مازالت المنطقة الأكثر انخفاضاً في معدل الفقر بين المناطق التركية؛ حيث وصلت أعداد الفقراء في منطقة فيها بالعام الماضي، من مليون و ٢٩٨ ألف إلى مليون و ٧٣ ألف.

ووفقاً للمعلومات التي نشرتها هيئة الإحصاء التركية حول دخل المواطنين وظروف معيشتهم للعام ٢٠١٣، فقد ثبت انخفاض معدلات الفقر والثراء بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في تركيا. حيث بلغ متوسط دخل الأسرة ١٣.٢٥٠ ليرة.

وتصل نسبة المواطنين ممن يعيشون تحت خط الفقر في تركيا ١٥%؛ ومن ضمن أكثر المناطق انخفاضاً في معدل الفقر في تركيا هي منطقة "البحر الأبيض"، تليها العديد من المناطق التركية.[١٢]

المحور الثانية: حقيقة التنمية الاقتصادية في تركيا

النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية لبرنامج تركيا الاقتصادي، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم، إلى جانب قوة الأداء التنموي. وفضلاً عن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، طبقت تركيا جدول أعمال شاملاً وبعيد

المدى للإصلاحات الهيكلية. وقد حققت تركيا نجاحًا ملحوظًا مقارنة بتجارب الدول الأخرى، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية. وبالفعل، أحرزت تركيا تقدما هائلا في إعادة هيكلة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (القطاع الصناعي، القطاع السياحي، القطاع التجاري والمالي، قطاع التكنولوجيا...).

أولاً- مؤشرات الاقتصاد العام في تركيا

أثمرت السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية نتائج مبشرة بالنجاح، حيث شهد الاقتصاد نموًا قويًا ومطردًا خلال العقد الماضي. وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة.

حيث أنه بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤[١٣]:

ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 105% ليصل إلى 800 مليار دولار أمريكي.

١. حقق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 4.2%.

انخفضت حصة الدين العام من ٧٤% من إجمالي الناتج المحلي إلى 33.5% من إجمالي الناتج المحلي.

٢. انخفض عجز الموازنة من ١٠% من إجمالي الناتج المحلي إلى 0.8 % من إجمالي الناتج المحلي .

تدفق إجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤، وصل ١٢.٥ مليار دولار أمريكي.

عدد الشركات الأجنبية بنهاية عام ٢٠١٤، وصل ٤١,٣٩٧ شركة.

ارتفع إجمالي الصادرات في تركيا من ١٥٢.٥ مليار دولار[١٤] سنة ٢٠١٢ ليصل لإلى ١٥٨ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٤ .

الشكل رقم ٠٣: صادرات تركيا (بالمليار دولار)

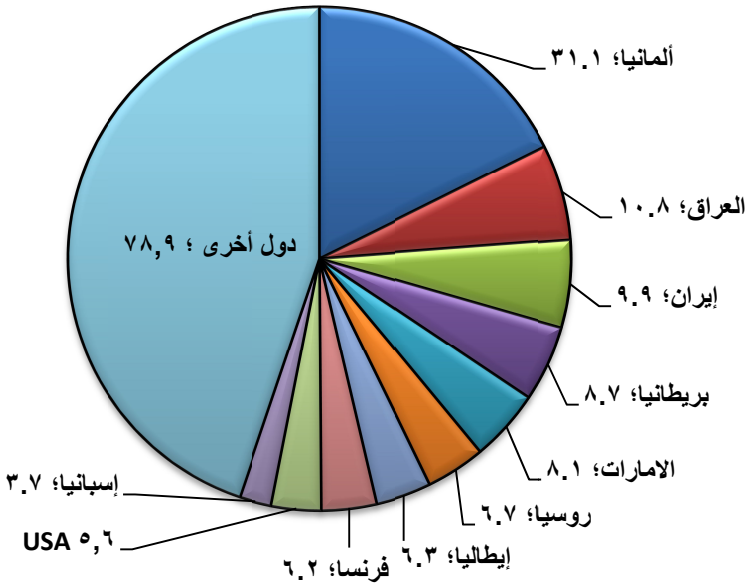

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TSI)

وتتمثل أغلب الصادرات في المنسوجات والألبسة، قطع غيار السيارات، الحديد والصلب، المواد الكيماوية، والمواد الصيدلانية والأدوية.

تطور ملحوظ في معدل النمو المركب خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) والذي يبينه الشكل التالي[١٥]:

الجدول رقم ٠٤: معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لإجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية) والأسعار الثابتة

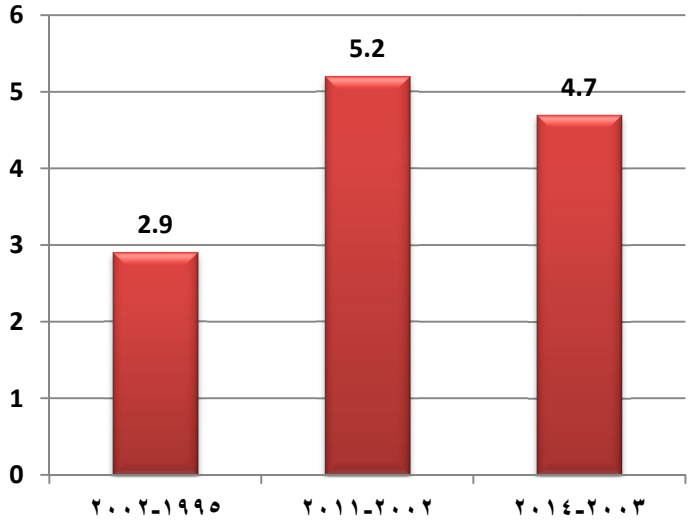

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TSI)

٨- استطاعت تركيا أن تخفض حصص ديونها، مما جعل اقتصادها أحد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي. وتوافقت نسبة حصة الدين الحكومي العام مع معايير ماستريخت للاتحاد الأوروبي – والتي تبلغ ٦٠% منذ عام ٢٠٠٤[١٦].

الجدول رقم ٠٥: حصة الدين الحكومي العام المحددة من قِبل الاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

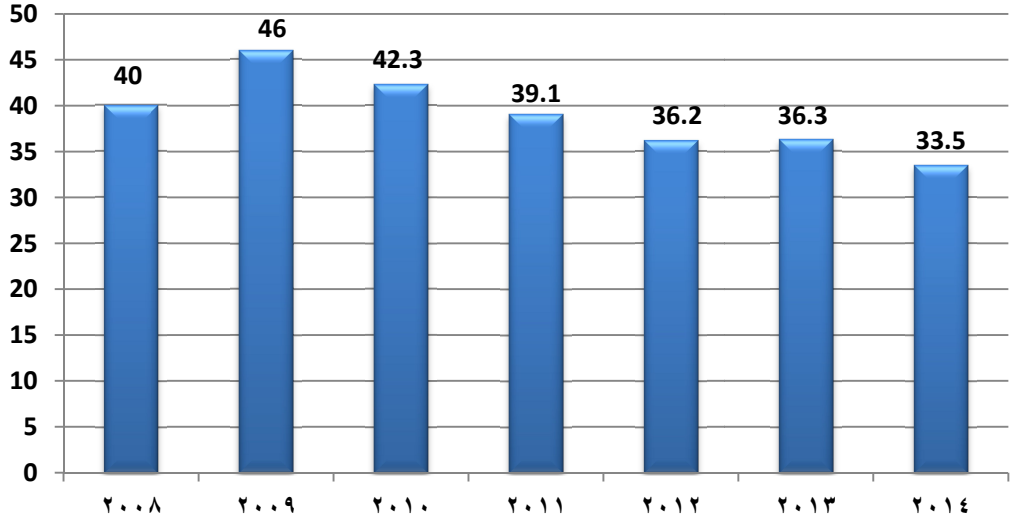

المصدر: الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية (ECFIN) –٢٠١٥

ثانياً- قطاع الاتصالات والمعلومات في تركيا.

أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يشكل ضلعًا أساسيًا من أضلاع الاقتصاد، لا سيما الحياة الاجتماعية، حيث يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عالم الأعمال الذي يشهد تغيرات دائمة .وتدرك تركيا جيدًا حقيقة أن هذا القطاع سيكون له دور مؤثر في المستقبل أكثر بكثير من الدور الذي يلعبه في الوقت الحاضر .وتشكل عمليات البحث عن حلول يوفرها هذا التطور والنمو، تناسب متطلبات اليوم، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تمكين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم من اقتناء هذه الحلول الحديثة والسريعة على الفور، معًا الأساس الذي تقوم عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تتطلب عمليات البحث عن الحلول هذه في الأساس الاستغلال الأمثل لكل من الوقت والموارد المادية .وفي هذا الصدد، عملت تركيا على زيادة اهتمامها بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكبر، وشرعت في إجراء الدراسات الضرورية لكي تتمتع بتواجد ملموس في القطاع في المستقبل .ومن المتوقع أن:

يصل عدد مشتركي الهواتف الجوالة ٧٥ مليون مشترك بحلول عام ٢٠١٧ في ظل زيادة السكان الذين يغلب عليهم عنصر الشباب واتساع السوق الإلكترونية.

يزيد إنفاق تكنولوجيا المعلومات الموجه إلى الأجهزة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعومات وخدمات الاتصال في تركيا ليصل إلى ٢٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٦.
ينمو الإنفاق على تكنولوجيا المعومات والاتصالات في تركيا بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي. فيما يتعلق بالسوق المحلية التركية الضخمة بقدراتها الهائلة في قطاع تكنولوجيا المعومات والاتصالات، فمن المتوقع أن ينمو القطاع بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٧.٤% خلال المدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧.

- أكثر من نصف القطاع العائلي في تركيا يمتلك حاسبات آلية مجهزة للاتصال بالإنترنت، وهذا الرقم مرشح للزيادة إلى ٦٥.٦% خلال السنوات الخمسة المقبلة.

تقترب نسبة مستخدمي الإنترنت في تركيا من ٤٢% ، ومن المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من ٤٧% في عام ٢٠١٧.

ووضع رؤية تركيا الطموحة لعام ٢٠٢٣، الذي يواكب الاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لتأسيس جمهوريتها، أهدافًا عظيمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تركيا. وتتضمن هذه الأهداف[١٧]:

الوصول بعدد المشتركين في خدمات الإنترنت السريع إلى ٣٠ مليون مشترك.
توفير اتصال بالإنترنت لـ١٤ مليون منزل بسرعة ١٠٠٠ ميجابت/ثانية.

- زيادة حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي من ٢.٩% إلى ٨%.

الوصول إلى قائمة أكبر ١٠ دول في التحوُّل الإلكتروني.
الوصول بنسبة من يجيدون الحاسب الآلي إلى ٨٠% من عدد السكان.

- زيادة عدد الشركات إلى ٥٥٠٠، والموظفين إلى ٦٥٠٠٠، وحجم الصادرات إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي في مناطق التطوير التكنولوجي.
- زيادة حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ١٦٠ مليار دولار وتحقيق معدل نمو للسوق يقارب ١٥% سنويًا.
- زيادة نسبة مصاريف البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣% من ٠.٨٥%.

ثالثاً- الصناعة الالكترونية في تركيا

تنمو صناعة الإلكترونيات في تركيا نموًا مطردًا على مدى السنين. وفي عام ٢٠١٢، زاد الإنتاج في القطاع بنسبة ٤.١% ، ليصل إلى ١٢.٤ بليون دولار أمريكي، في حين زادت الصادرات بنسبة ٥.٢%، لتصل إلى ٦.٨ بليون دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات بنسبة ٣.٧% لتصل إلى ١٦.١ بليون دولار أمريكي خلال نفس العام.

ويدعم قطاع الإلكترونيات التركي أكثر من ٢.٠٠٠ شركة تصنيع ويعمل فيه أكثر من ٣٠.٠٠٠ شخص. كما أن قطاع الإلكترونيات التركي يمثل ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدم إمكانات هائلة للمستثمرين.

وفي سوق الإلكترونيات التركية، شكلت الإلكترونيات الاستهلاكية أكبر حصة في الإنتاج بنسبة ٣٤.٨% في عام ٢٠١٢، لتصل إلى ٤.٤ بليون دولار أمريكي، وتلتها معدات الاتصالات اللاسلكية بنسبة ١٩%، والمعدات المهنية الأخرى بنسبة ١٧%، وأجهزة الحاسوب بنسبة ١٥%، والإلكترونيات الدفاعية بنسبة ٩%، والمكونات بنسبة ٥%.

وباعتبارها ثاني أكبر قطاع ثانوي في الإنتاج، فقد نمت معدات الاتصالات اللاسلكية بنسبة ١.٧% في عام ٢٠١٢، لتصل إلى ٢.٣ بليون دولار أمريكي. ورغم أن معدات الاتصالات اللاسلكية استحوذت على نصيب الأسد في الصادرات الإلكترونية الإجمالية بمبلغ ٢.٦٢ بليون دولار أمريكي، فقد وصل معدل نموها إلى ٥.٤%، لتأتي بعد معدل نمو صادرات الإلكترونيات الاستهلاكية.

وتعلق تركيا أهمية كبيرة على مراكز البحث والتطوير، إلى جانب مع مجموعات العمل. ويوجد حاليًا ٣٥ مركز بحث وتطوير يعمل في قطاع الإلكترونيات و ١٦ مجموعة عمل ذات صلة بهذا المجال، وهي تربط بين الصناعة والأوساط الأكاديمية لمشاريع تطوير التكنولوجيا المبتكرة.

جدير بالذكر أن النمو المستمر في صناعة الإلكترونيات يتيح لتركيا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد. وفي عام ٢٠١١، حصل قطاع الإلكترونيات في تركيا على ٤٤٢ مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً-الصناعات التحولية في تركيا

على الرغم من النكسات التي تعرض لها النمو الصناعي، والتي أدى إليها بصورة كاملة تقريباً الركود الاقتصادي العالمي، فقد شهد الإنتاج الصناعي التحويلي ارتفاعاً سريعاً لعقود من الزمن بفضل طاقتهما التصديرية إلى أوروبا الغربية، وخاصة بسبب انخفاض تكاليف النقل، وتحسن البنية التحتية في أوروبا الشرقية[١٨].

وتعتبر الصناعات التحويلية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد التركي، فهي تمثل ٢٤.٢% من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تزايد معدل نمو الصناعات التحويلية التركية خلال العقد الماضي، ويتزايد بمعدل سنوي مركب نسبته ١٢% منذ عام ٢٠٠٣. في عام ٢٠١٢، تجاوزت مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت إلى نحو ١٠٣ مليار دولار.

بعد الركود الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٩، استردت الصناعات التحويلية عافيتها بسرعة وتجاوزت مستويات ما قبل الأزمة بنمو سنوي مركب ٨% بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢. خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، حققت تركيا معدلاً كبيرًا في نمو الناتج الصناعي حيث بلغ ٤%، في حين عانت البلدان الصناعية الأخرى إلى حد كبير[١٩].

وليس من الغريب أن يظهر دور تركيا في المنطقة باعتبارها مركزًا للتصنيع. وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية الصناعية (GMCI) لديلويت، على مدى الخمس السنوات المقبلة سوف تصعد تركيا من المركز رقم ٢٠ في عام ٢٠١٣ إلى المركز رقم ١٦ في عام ٢٠١٨ وهذا وفقًا للقدرة التنافسية الحالية والمستقبلية في التصنيع. وهذا يعني أنه بعد ألمانيا، ستصبح تركيا ثاني أكبر محطة تنافسية للصناعات التحويلية في منطقتها والتي تغطي (أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا)، فضلاً عن آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز.

وتقع تركيا في مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. يتيح هذا الموقع الفريد للمستثمرين الوصول إلى الأسواق المحيطة والتي بها ١.٥ مليار نسمة، وذات ناتج محلي إجمالي ٢٥ تريليون دولار، وأكثر من ٨ تريليون دولار أمريكي من التجارة الخارجية، والذي يعادل ما يقرب من نصف إجمالي التجارة العالمية.

وبفضل اتصالاتها وشراكاتها التجارية، قامت العديد من الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء قواعد التصنيع الخاصة بها في تركيا أو قامت بنقل مقارها إلى تركيا، وذلك لأن البلاد تمثل قاعدة قوية للتوسع الاقتصادي على المستوى الإقليمي. على سبيل المثال، أنشأت شركة كوكا كولا بالفعل مقرها الإقليمي في تركيا، والتي تدير منه عملياتها في ٩٤ بلدًا، كما نقلت جنرال إلكتريك للرعاية الصحية مقرها الإقليمي إلى اسطنبول من أجل إدارة عملياتها في ٨٠ بلدًا في أربع مناطق – آسيا الوسطى والشرق الأوسط وروسيا وأفريقيا. كما تدير مايكروسوفت أيضًا عملياتها في ٨٠ دولة من تركيا. تدعم الحكومة التركية بقوة الشركات العالمية لنقل مقارها الإقليمية إلى تركيا.

وقد وضعت تركيا أهدافًا كبيرة لمختلف القطاعات، بدءًا من الآلات والمعدات حتى الالكترونيات، وتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٢٣. مع بيئة تركيا الاستثمارية المواتية والملائمة للأعمال التجارية، والأيدي العاملة المنتجة الشابة والقوية، ومع التحسين المستمر للبنية التحتية، سوف تستمر تركيا في أن تكون الملاذ الآمن للمستثمرين الدوليين في المنطقة.

خامساً– صناعة السيارات في تركيا

من خلال الاستفادة من الأسعار المنخفضة والمهارة العالية للقوى العاملة، والسوق المحلية الديناميكية وموقعها الجغرافي المتميز، استطاعت تركيا أن تزيد معدل إنتاج السيارات لديها من

٣٧٤٠٠٠ سيارة في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ١١٢٥٥٣٤ وحدة في عام ٢٠١٣. خلال نفس الفترة، ارتفع إنتاج السيارات سنويا بنسبة ١٠.٥٣% في المتوسط[٢٠].

وبهذا الأداء، أصبحت تركيا في المرتبة رقم ١٦ بين أكبر مصنعي السيارات في العالم. كما أصبحت تركيا بالفعل مركزًا للريادة، وخاصةً فيما يتعلق بإنتاج المركبات التجارية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كانت تركيا أكبر منتج للمركبات التجارية الخفيفة في أوروبا.

ويتزايد إقبال شركات صناعة السيارات على اختيار تركيا كقاعدة إنتاج لمبيعات صادراتها؛ حيث إن نحو ٧٣% من الإنتاج في تركيا مخصص للأسواق الخارجية. وفي عام ٢٠١٣، تم تصدير أكثر من ٨٢٨.٠٠٠ سيارة من تركيا إلى الأسواق المختلفة.

ولقد تم بناء قوة تركيا في مجال صناعة السيارات على معدل الطلب المحلي المتزايد لديها، وهو ما دفع عجلة الاستثمار في هذه الصناعة عن طريق كبرى شركات تصنيع السيارات العالمية. وبفضل دعم الأداء الاقتصادي القوي للبلاد، فقد شهدت مبيعات السيارات نموًا ملحوظًا في السنوات الماضية. وبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، نما سوق السيارات التركية بمعدل ١١.٤٨% في المتوسط (معدل نمو سنوي مركب).

وفي عام ٢٠١٣ وصلت مبيعات السيارات إلى ٨٨٨.٥٧١ وحدة. ولقد كانت تركيا خامس أكبر سوق للسيارات مقارنةً مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

سادساً- قطاع المنسوجات في تركيا

يشكل قطاع المنسوجات أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في السنوات الأخيرة. وتعتبر المنسوجات والملابس التي تنتجها المصانع والورشات التركية من الأجود في العالم، ويتهافت المشترون على المنتجات التركية في مختلف بقاع العالم رغم ارتفاع أسعارها نوعا ما ويرونها أحسن بديل عن المنتجات الصينية التي غزت العالم، وقد حصلت تركيا على المرتبة الثالثة[٢١] (٠٣) عالميًا في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا، وتسعى تركيا في أفاق ٢٠٢٣ أن تكون الأولى عالميا .

وارتفع معدل تسويق المنسوجات والملابس التركية بشكل كبير في السنوات الأخير، بسبب الربيع العربي الذي طال سوريا منذ ٢٠١١ إلى يومنا هذا، والتي كانت تعتبر من أهم منافسي تركيا ومن أهم مسوقي المنسوجات والملابس في الدول العربية ودول شمال إفريقيا خاصة في مجال الملابس النسائية، ملابس الأطفال وحتى الملابس الرجالية وهي حصة سوقية معتبرة استطاعت تركيا بشكل سريع السيطرة عليها رغم المنافسة الشرسة التي يعرفها هذا القطاع مع الشركات الصينية.

والجدول التالي يبين لنا تطور صادرات منتجات النسيج والملابس الجاهزة في تركيا بين ٢٠١١-٢٠١٣.

الجدول رقم ٠٦: صادرات منتجات النسيج والملابس الجاهزة (مليار دولار)

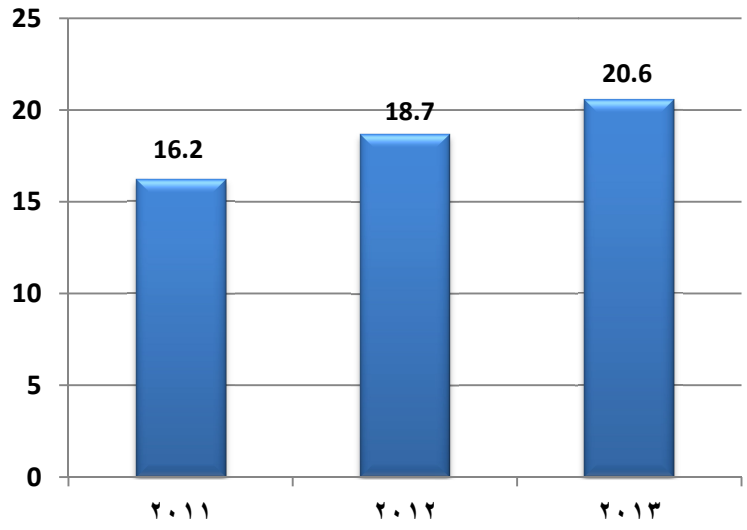

https://chronicle.fanack.com/ar/turkey/economics

سابعاً- قطاع الخدمات المالية

حقق الاقتصاد التركي أداءً مميزاً مع نمو مطرد خلال العقد الماضي. تكاملت إستراتيجية الاقتصاد الكلي الراسخة، مع السياسات المالية الحكيمة، والإصلاحات الهيكلية الرئيسية السارية منذ العام ٢٠٠٢، مع الاقتصاد التركي في السوق العالمي، مع تحويل الدولة إلى الانفتاح لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها. بفضل برنامج النمو الطموح الذي شرعت به الحكومة، أصبحت تركيا وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر[٢٢] .

بعد العام ٢٠٠٢، شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة تدريجية ووصل إلى مستوى قياسي لها عند ٢٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٧. وقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤% في العام ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بينما تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية معدل متوسط نمو سنوي بنسبة ٥% حتى العام ٢٠١٧. بعد هذا التحول الاقتصادي العميق خلال العقد الماضي والأسس الاقتصادية المتينة، أصبحت تركيا تحتل المرتبة ١٧ في قائمة أكبر الاقتصاديات في العالم، والسادسة في أوروبا[٢٣].

قطاع الخدمات المالية هو أحد المجالات الأكثر شيوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. في العام ٢٠١٣، وصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المصرفية إلى ٣.٤٢ مليار دولار، والذي يمثل حوالي ٢٦% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.

واصل قطاع الخدمات المالية التركي النمو الصحي مع توسيع قاعدة القروض وظروف السيولة المواتية. ارتفع حجم إجمالي الأصول بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة ١٩% بين ٢٠٠٨ والربع الثالث من العام ٢٠١٢، ليتجاوز حجم الأصول الإجمالية ٢.١٤٠ مليار ليرة تركية. أصبحت تركيا أيضاً احد الوجهات الرئيسية في العالم لأنشطة الأسهم الخاصة.

بالرغم من الأزمة التي تشهدها منطقة اليورو، استمر أيضاً توسع تركيا في القروض في النمو إلى جانب الاقتصاد. تجاوزت إجمالي القروض ٧٩٤ مليار ليرة تركية في العام ٢٠١٢، بينما تجاوزت نسبة القروض إلى الودائع نسبة ١٠٣% في العام ٢٠١٢[٢٤].

القطاع المصرفي التركي من بين القطاعات الأفضل في العالم مع حجم أصول في تزايد مستمر، ومع وجود هيكل أسهم قوي لحمايته ضد الصدمات التي قد تنشأ من القروض أو ظروف السوق المضطربة. تحسنت جودة الأصول للمصارف التركية مع نمو حجم الأصول بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٢١% بين الأعوام ٢٠٠٣ وسبتمبر ٢٠١٣، ليتجاوز ١.٦٣٠ مليار ليرة تركية حيث وصلت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٧% في العام ٢٠١٢.

ثامناً- القطاع السياحي في تركيا

تشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الأخيرة. وذكرت وكالة الأنباء التركية في تقرير لها أن عدد السائحين الوافدين إلى تركيا بلغ ٢٨.٦ مليون سائح في ٢٠١٠. مدخلين إلى البلاد دخلا بقيمة ٢١.٩ مليار دولار أمريكي [٢٥].

وازداد عدد السياح الأجانب بشكل كبير في تركيا بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، من ١٠.٤ مليون إلى ٢٨.٦ مليون، الأمر الذي جعل تركيا في المرتبة العاشرة في العالم كوجهة للزوار الأجانب. وبلغت العائدات السياحية ١٧.٥ مليار دولار أمريكي في عام 2005 مما جعل تركيا أيضا واحدة من كبار الوجهات السياحية (المرتبة العاشرة) لأعلى الإيرادات في العالم.

الجدول رقم ٠٣: تطور عدد السياح في تركيا (٢٠٠١-٢٠١٠)

السنوات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	2011
عدد السياح (بالمليون)	١٦.٨	٢١.٢	١٨.٥	٢٣.٣٤	٢٦.٣٣	٢٧.٠٧	٢٨.٦٣	29.37

http://www.ahbarturkiye.com/haber/RZGAR-TRBNNDE-YERL-RETM-DNEM

الجدول رقم ٠٧: تطور عدد السياح في تركيا (٢٠٠١-٢٠١٠)

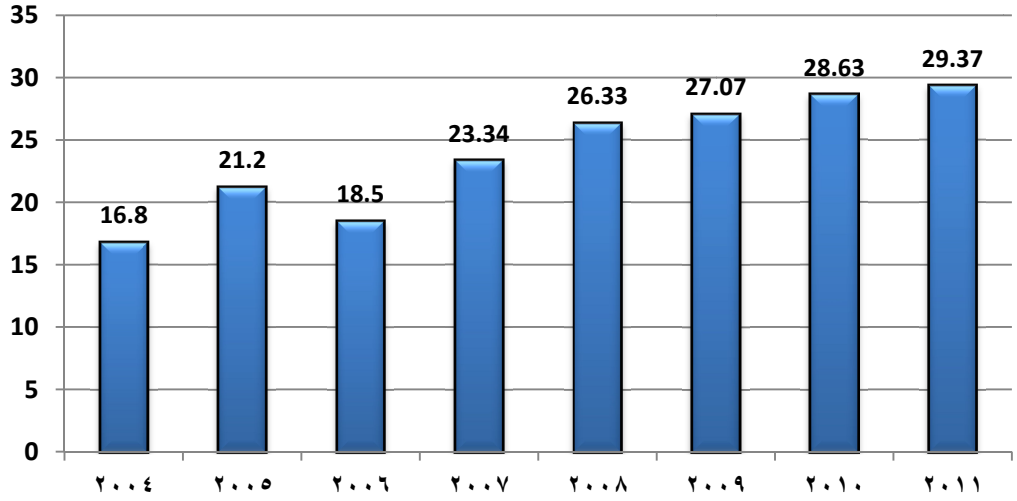

لقد كان نمو وتطور السياحة التركية خلال السنوات العشر الماضية بمثابة معجزة. ففي الوقت الذي ارتفع عدد الأجانب الوافدين لتركيا سنوياً إلى ٢٩.٣٧ مليون عام ٢٠١١، يأمل الأتراك بأن يرتفع عدد السياح ليصل 50 مليون سائح سنوياً بحلول عام ٢٠٢٣. ورغم أن الهدف طموح جداً، سيكون مزيد من التخطيط الكبير مطلوباً لإبقاء الإفراط في البناء في حده الأدنى، وإنشاء أبنية جديدة أكثر أماناً واستدامة .وتشكل السياحة حالياً ما يتراوح بين 3 و 4% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيها نحو 1.66 مليون تركي، أو 7% من القوى العاملة .وإذا نجح الأتراك في تحقيق أهداف 2023 ، فمن المتوقع أن يصل عدد الوظائف في قطاع السياحة إلى5 ملايين[٢٦].

و تحتل تركيا حاليًا المركز السادس بين أكثر المقاصد السياحية شهرة في العالم وتجتذب أكثر من ٣٠ مليون سائح سنويًا، ويستمر هذا العدد في الازدياد عامًا بعد عام. وقد نجح النمو القوي والمستمر لصناعة السياحة التركية في أن يبقى بمنأى عن المعوقات التي تفرضها الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية مع الاحتفاظ بقدرات هائلة لم تُستغل بعد

وإمعانًا في المساهمة في النمو الاجتماعي الاقتصادي في البلاد، تعمل وزارة السياحة ومعها أطراف أخرى غير حكومية فاعلة في قطاع السياحة على زيادة أعداد السائحين الوافدين عن طريق تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المحتملة المتنوعة التي يذخر بها هذا القطاع المهم. ومن هذا المنطلق، تقوم الحكومة التركية بتبني برامج وانتهاج سياسات من شأنها منح أثمان منخفضة للمرافق وأسعار مُخفَّضَة للضرائب، والقضاء نهائيًا على أي عوائق بيروقراطية قد تحد من نمو هذا القطاع. إن الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة ومؤسسات هذا القطاع قد سمحت بالفعل بظهور استثماراتٍ في مجالات جديدة مثل إنشاء مركز ضخم للمعارض

والمؤتمرات من شأنه تنشيط سياحة المؤتمرات لاسيما في كبرى المدن التركية العالمية ذات العبق التاريخي.

إن القضاء تقريبًا على جميع المعوقات البيروقراطية التي تعترض دخول المرضى الأجانب المستشفيات التركية لتلقي العلاج فيها ساهم في النمو المطرد الذي يشهده قطاع السياحة العلاجية. كما أدى إعادة رسم سياسات الحماية البيئية إلى تعزيز النمو في فرص السياحة البيئية المُكتَشَفَة حديثًا.

وتعتبر تركيا سادس أكثر المقاصد السياحية شهرة في العالم وتشهد أعدادًا متزايدة من الزائرين. زاد عدد السائحين الدوليين الوافدين في المدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢ بنسبة ٣٧% وتجاوز ٣١.٥ مليون زائر[٢٧].

ولقد حقق قطاع السياحة التركي نموًا تجاوز المتوسط العالمي للنمو خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت المساهمة المباشرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ٣٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. ويستهدف قطاع السياحة الوصول بأعداد السائحين الوافدين إلى ٥٠ مليون والوصول بعائدات السياحة إلى ٨٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٣.

تاسعاً–قطاع الخدمات في تركيا

لتركيا خبرة بارزة في قطاع عريض من خطوط خدمات الأعمال مثل الخدمات الهندسية، والمقاولات، والاختبار والتحليل الفني، ومراكز الاتصال، والتدقيق المالي والمحاسبة، وخدمات القانون والاستشارات، إلى جانب الاستشارات والخدمات المالية.

تشير البيانات العالمية بين يناير ٢٠٠٣ وسبتمبر ٢٠١٣ لاستثمارات رؤوس الأموال إلى أن خدمات الأعمال لها ثاني أكبر حصة بنسبة ١٦.٤%، بعد البرمجيات وخدمات نظم المعلومات. عدد المشروعات والتي تشمل التوسعات والاستثمارات المملوكة تزايد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٧%، ليصل إلى ٨٧٩ في العام ٢٠١٣، بينما بلغ أعلى رقم للمشروعات تشهده خدمات الأعمال ١.٦٧٩ في العام ٢٠١٢.

وفقاً لوزارة الاقتصاد، فقد عمل قطاع الهندسة وخدمات المقاولات التركي على حوالي ٧,٠٠٠ مشروع في ١٠٠ دولار، بإجمالي يزيد عن ٢٤٢ مليار دولار منذ العام ١٩٧٢.

سجل قطاع الاختبار والتحليل الفني اتجاهاً صاعداً في حجم أعماله ونما بمُعدل نمو سنوي مركب إيجابي بلغ ٢١% بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١. من المتوقع أن يستمر قطاع الاختبار والتحليل الفني في النمو ليصل إلى ٨٩٧ مليون دولار، بالتوازي مع النمو المتوقع في الصناعات ذات الصلة مثل التصنيع والكيماويات.

تطورت مراكز الاتصال في تركيا بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين، لتصل إلى قيمة سوقية بلغت ١.٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣. لقطاع مراكز الاتصال القدرة على استيعاب قوة عاملة تبلغ ٣٥٠.٠٠٠ فرد في العام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٧٠.٢٠٠ فرد في العام ٢٠١٣.

سجل قطاع التدقيق المالي والمحاسبة التركي إجمالي حجم أعمال بلغ ٣.٣ مليار دولار في العام ٢٠١٢ ونما بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٥% بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٢. ومع سن تشريعات جديدة ومع طموح تركيا في وضع معايير متوافقة مع الاتحاد الأوروبي، سيستمر قطاع التدقيق المالي والمحاسبة في النمو.

وفي ذات الوقت، تلعب خدمات الاستشارات القانونية، والاستشارات والخدمات المالية أيضاً دوراً رئيسياً في الاقتصاد التركي. نتج عن اقتصاد تركيا النشط وتحسين بيئة العمل نمواً في خدمات الاستشارات بتركيا. وقد أقامت الشركات العالمية الكبرى في كلا القطاعين الآن مكاتبها في تركيا. وفقاً لجريدة يوروموونيتور انترناشيونال، سيصل حجم أعمال خدمات الاستشارات القانونية إلى ٣ مليار دولار في العام ٢٠١٧، بينما ستصل الاستشارات إلى ١٩ مليار دولار، وذلك في ظل بيئة أعمال النشطة بتركيا.

الخاتمة:

يستفاد من التجربة التركية عدة دروس، أهمها أن نجاح أي تنمية لأي بلد تتوقف على عنصر أساسي تفتقده الكثير من الدول العربية ألا وهو الرغبة السياسية في تحقيق التنمية، فعندما تتوفر هذه الرغبة يمكن الانطلاق في تحقيق أولاً التنمية البشرية باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع لأن أي ضعف يقع في مجال التنمية البشرية لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجلات أخرى، وبالمقابل كلما حدث تطور ملموس في مجال التنمية البشرية، ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات. وثانياً يمكننا القيام بتنمية اقتصادية حقيقية تحقق الرفاهية للفرد والمجتمع ككل.

نتائج البحث:

١- لقد لعب الحزب الحاكم الحالي الدور الفعال في انطلاق وتحقيق ومواصلة مسيرة التنمية في تركيا، من خلال الرغبة السياسية الحقيقية التي أبداها في قيادة قاطرة تركيا إلى مصف الكبار في العالم.

٢- لقد ركزت تركيا في إستراتيجيتها التنموية على الفرد أولا باعتباره صانع التنمية، حيث سخرت إمكانيات كبيرة في مجال بناء مجتمع متعلم ومثقف ومتمكن قادر على حمل راية تركيا والمضي بها قدما، وهذا ما كان ليتم إلا من خلال توفير مجموعة من الأساسيات للفرد التركي على رأسها

الرعاية الصحية الجيدة، توفير حياة كريمة للفرد من خلال الرفع من مستوى الدخل الفردي، حيث وصل في عام ٢٠١٤ إلى ١٠.٤٠٤ دولادر أمريكي للفرد ، الاهتمام بالتربية والتعليم وغرس الروح الوطنية والقيم الإسلامية لدى الأفراد منذ الصغر، الاهتمام بالطبقة الفقيرة من خلال تسطير برامج من شأنها خلق نوع من العدالة في المجتمع والقضاء نوعا ما على الطبقية.

٣- لقد حققت تركيا تراكما اقتصاديا خلال السنوات الاخيرة جعلها محط إعجاب العالم وتجربة رائدة وهذا يعود إلى حزمة من الإصلاحات المتوازنة التي قامت بها الحكومة خلال القرن الواحد والعشرون والتي تحمل في طياتها الاهتمام بمختلف القطاعات التي من شأنها تحقيق التنمية، مثل قطاع السياحة الذي يتوقع أن يستقطب ٥٠ مليون سائح ويحقق دخل قدره ٨٠ مليار دولار أمريكي، أيضاً قطاع الاتصالات والمعلوماتية الذي من المتوقع أن يكون له نصيب معتبر في الناتج المحلي لتركيا خلال السنوات القادمة، دون أن ننسى القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الخدمات، التجارة والمالية ... التي لها دور كبير في تحقيق التراكم الذي وصلت إليه تركيا حاليا .

الهوامش والمراجع

[1] *Human Development Report, 1980 - 2014*

[٢] وكالة دعم وتشجيع الاستثمار (*INVESTMENT SUPPORT AND PROMOTION AGENCY*) تركيا، رعاية صحية وأدوية، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/AR-SA/SECTORS/Pages/LifeSciencesAndHealthcare.aspx#PageTop

[٣] تقرير للبنك الدولي: تركيا تقترب من اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل، ٢٠١٤، موقع الكتروني:
http://www.albankaldawli.org

[٤] وكالة أنباء الأناضول، تقرير بعنوان: خل المواطن التركي يرتفع ١٠٣% في ١٠ سنوات. 11 نوفمبر ٢٠١٢.

[٥] معهد الإحصاء التركي (TSI)

[٦] محمد راهز جلول، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والتطوير، ٢٠١٣، ص: ١٠٠.

[٧] سونيا غالَر، إصلاحات التعليم في تركيا.....هل هي إصلاحات على الطريقة الإردوغانية؟،٢٠١٢، رابط الكتروني:
https://ar.qantara.de/comment/3742#comment-3742

[٨] التعلبم الابتدائي في تركيا، الموسوعة الحرة ويكيبيديا (*https://ar.wikipedia.org*) ، المرجع الكتروني الاصلي:
http://www.buyuyenturkiye.com/ahbarturkiye/haber/KANTNDE-KOLA-YERNE-AYRAN

[٩] التعلبم العالي في تركيا، الموسوعة الحرة ويكيبيديا (*https://ar.wikipedia.org*) ، المرجع الكتروني الاصلي
http://www.buyuyenturkiye.com/ahbarturkiye/haber/APA-VE-CERRAHPAA-YENDEN-YAPILACAK

[10] نفس المرجع السابق ذكره

[١١] مشعل محمد المرزوقي، سياسة التعليم في تركيا،٢٠١٣/٠٥/٠٥، رابط الكتروني:
http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=13&t=37732#p62192

[١٢] مقل تركيا بوست، بعنوان " انخفاض معدلات الفقر والثراء بين المواطنين الأتراك" مقتبس من ، الملتقى الدولي الاول للحضارة العثمانية أيام : ٢٩/٢٨/٢٧ مارس ٢٠١٣.

[١٣] الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية (ECFIN) ومؤسسة الإحصاءات الرسمية للاتحاد الأوروبي(Eurostat) 2015 .

[١٤] معهد الإحصاء التركي (TSI)

[١٥] نفس المرجع السابق.

[١٦] الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية (ECFIN) –٢٠١٥

[١٧] وكالة دعم وتشجيع الاستثمار (IAPA) تركيا ، الاتصالات والمعلومات في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx#PageTop

[١٨] مركز معلومات البلدان ومضة ، تركيا فهم الاقتصاد ، القطاع المالي، لمحة عامة عن العملة والبورصة والقطاع المصرفي في تركيا..

[١٩] وكالة دعم وتشجيع الاستثمار (IAPA) تركيا، الصناعات التحولية في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Manufacturing.aspx#PageTop

[٢٠] وكالة دعم وتشجيع الاستثمار (IAPA) تركيا، صناعة السيارات في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx#PageTop

[٢١] الاقتصاد التركي والسيطرة القوية على المنطقة العربية، رابط الكتروني:
http://www.startimes.com/f.aspx?mode=f&fa=40

[٢٢] صناعة السيارات في تركيا.. إنتاج عالمي الجودة 25 نوفمبر ٢٠١٤، رابط الكتروني:
http://www.turkey-post.net/p-8249/

[٢٣] وكالة دعم وترقية الاستثمار، الخدمات المالية ، مرجع سابق

[٢٤] وكالة دعم وترقية الاستثمار، الخدمات المالية ، نفس المرجع السابق.

[٢٥] السياحة في تركيا، الموسوعة الحرة ويكيبيديا (*https://ar.wikipedia.org*) ، المرجع الكتروني الاصلي:
http://www.ahbarturkiye.com/haber/RZGAR-TRBNNDE-YERL-RETM-DNEM

[٢٦] مركز معلومات البلدان ومضة ، تركيا فهم الاقتصاد ، القطاع المالي، لمحة عامة عن العملة والبورصة والقطاع المصرفي في تركيا..

[٢٧] وكالة دعم وتشجيع الاستثمار (IAPA) تركيا، مقال بعنوان: السياحة في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx#PageTop